رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة

للأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

رؤية رابطة الجامعات الإسلامية للعولمة

للدكتور / جعفر عبد السلام(١)

قامت رابطة الجامعات الإسلامية طوال خمس سنوات أى منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ١٩٩٩م بدراسة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل ولجأت إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأعضاء ليقوموا بهذا العمل المهم، ونشرت فى نهاية عام ١٩٩٩م مجموعة من الأعمال التى تتضمن هذه الدراسات، كما أصدرت فى الأردن ـ فى مؤتمرها العام السادس ـ ((إعلان عمان)) الذى عرض لوجهة نظر الجامعات الإسلامية فى مواجهة هذه التحديات.

وقد انتهت الرابطة إلى أن من أهم هذه التحديات هو تحدى العولمة، بما يعنيه من التأثير الكبير للشأن الخارجى على الشئون الداخلية للدول، وبما يغير الكثير من المسلمات التى سادت فترة من الزمن عن سيادة الدولة، ومن عدم جواز التدخل فى شئونها، ومن اعتبار بعض المناطق فى نشاط الدولة مسائل أساسية لا يجوز بحال التدخل فيها، كشئون الحكم، والاقتصاد والسياسة، وعلاقة الدولة بأفرادها، إلى غير ذلك من الشئون، فالأساس الفاصل بين ما يمكن أن يكون شأنا دوليا أو شأنا داخليا هو طبيعة المسألة، وهل يحكمها القانون الدولى أم القانون الداخلى.

ولكن العولمة غيرت هذه المفاهيم و لا زالت تعمق أثرها فى هذا التغيير كل يوم، وبعض ما يحدث لاشك له فائدته، ولكن الكثير منه يحمل أضرارا بالغة خاصة على الدول النامية، ويدخل فيها بالطبع الدول الإسلامية.

إن العولمة تعتمد على ثورة المعلومات ولها وسائلها فى نقل هذه المعلومات إلى كل أنحاء العالم، وهو أمر مهم ومثير فى نفس الوقت، وهى أيضا تعتمد على ثورة المواصلات والاتصالات، وهو أيضا مفيد ومؤثر، ويمكن للدول الإسلامية أن

(١) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

تستفيد من هذا التطور فى الدعوة إلى الله وبيان حقائق الإسلام، وهى أيضا تعنى فتح الأبواب المغلقة أمام تنقلات الأشخاص والسلع والأفكار وهى أمور مفيدة، لكن ذلك كله يستدعى أمورا عديدة يجب أن نتقدم بها لمواجهة العولمة، لابد أن نستعين بالله أولا، وبثوابت ديننا وعقيدتنا لنميز الخبيث من الطيب فى كل ما يحيط بنا، ويراد منا لتحقيق سياسية العولمة، ويهمنى هنا أن أبرز بعض ما جاء فى دراسات التحديات عن العولمة وعن أساليبها فى التأثير على حياة المسلمين ثم عن واجباتنا تجاه العولمة وسنتناول ذلك فى قسمين، نخصص القسم الأول منه لتعريف العولمة، ونعرض أساليبهما فى التأثير على حياة الأمة، ثم نعرض مواجهة العولمة من منظور إسلامى وسأستعين فى عرض هذه المسائل على الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية باعتبارها بيت خبرة للعالم الإسلامى فى مختلف الدراسات والبحوث التى أشرت إليها.

القسم الأول

التعريف بالعولمة وآثارها على الدول الإسلامية

يهمنى أن أعرض فى البداية معنى العولمة وتأثيرها كما جاءت بالتقرير النهائى الذى لخص مرئيات اللجان الثمانية التى شكلتها الرابطة وهى لجان التحديات السياسية، والقانونية، والإعلامية، والعلمية، والتربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، ثم نتعرض بعد ذلك لبعض التفاصيل التى اهتمت بها بعض اللجان.

التقرير النهائى للجان التحديات :

ناقش العديد من البحوث والدراسات والتقارير قضية العولمة واعتبرتها على رأس التحديات الخارجية الموجهة للعالم الإسلامى. وقد قدمت العديد من التعريفات للعولمة فى مختلف التقارير، واعتبرتها التقارير الثمانية من قبل التحديات التى تواجه العالم الإسلامى. وهذه مسألة جوهرية يجب أن توضع فى الاعتبار، فهى تمثل تحديا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وقانونيا، وعلميا وإعلاميا.

وفى الحدود التى تهمنا فى هذا التقرير النهائى فإن العولمة تدل على اختراق الخارج للداخل بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وأن تيار الاختراق باسم العولمة قد بدا يتشكل بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى.

وأكثر التحليلات المقبولة للعولمة، تتمثل فى أنها عملية تتضمن كل القوى التى تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك، ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تدعم من نطاق اتساع المصالح والممارسات بحيث تتخطى الحدود الوطنية هى مصادر المعلومات والتعبيرات عنها.

ويتحدد البعد الاقتصادى للعولمة فى ضخامة وسرعة التحدى الاقتصادى، وفقدان الدولة للسيطرة على اقتصادها وتنامى التجارة الدولية وقيام الاقتصاد الدولى على الاعتماد المتبادل وزيادة حركة رؤوس الأموال، والسوق التجارى الواحد الخالى من القيود لانتقال السلع والخدمات، بما يفرضه ذلك من تنافس شرس بين مختلف القوى الاقتصادية فى العالم. وهناك مقاييس أوضحت أن نصيب الدول الكبرى من اتفاقيات الجات – رمز العولمة الاقتصادية – ستكون أضعاف ما يمكن أن تحصل عليه الدول النامية مجتمعة، وأن العولمة الاقتصادية ستفتح باب تحرير التجارة – ليس فى السلع والمنتجات الزراعية والصناعية وحدها – بل فى مجال الخدمات والملكية الفكرية والصناعية كذلك.

وتعرضت العديد من التقارير للآثار الحضارية للعولمة وركزت على أن الغرب يركز عليها الآن فى محاولة مستديمة لاقتلاع جذور المقاومة لفكره وثقافته الحضارات الأخرى وأبرزها الحضارة والثقافة الإسلامية. إن الحصن الوحيد الباقى أمامنا للدفاع عن ذاتيتنا ووجودنا وكياننا ينحصر فى الحفاظ على ما لدينا من حضارة وثقافة.

لذا كان إحياء التراث الإسلامى والاهتمام باللغة العربية، وتجلية دور الرواد فى الثقافة والفن والعمارة الإسلامية مسائل جديرة بالاهتمام الشديد من قبل كل العالم الإسلامى دولا وشعوبا.

كذلك أبرزت التقارير المفاهيم السياسية للعولمة ومحاولة الترويج للقيم الغربية عن التعددية السياسية واحترام الديمقراطية وتطبيقها فى كل أنحاء العالم، واحترام النموذج الغربى لحقوق الإنسان، واستخدام المفاهيم السياسية الغربية فى هذا المجال للتأثير على الدول الأخرى وفرض الجزاءات عليها.

وتدق التقارير ناقوس الخطر بسبب تخلف وجود أنظمة فى الدول الإسلامية تستطيع أن تجعل الجماهير تتجاوب معها وتكفل الوصول إلى الإرادة السياسية

لمختلف الشعوب الإسلامية وتدعو إلى الأخذ بالشورى مع وضع آليات تتفق مع تطورات الحياة الحديثة لتطبيقها، هذا هو الطوفان المتمثل فى الهيمنة السياسية الكاملة من الغرب لأنظمتنا والأسس التى تعيش عليها حياتنا.

وتحذر التقارير من آثار العولمة فى المجال الإعلامى حيث إن الإعلام يشكل حياتنا الآن، والإعلام الغربى بقوته وامتلاكه وسائل شديدة للإبهار، بدأ يؤثر على أجيالنا الحالية، وعلى أطفالنا بشكل خاص، ويجعلهم أسرى الأفكار التى يبثها، والأكاذيب التى يشيعها عن عظمته والتحقير من شأن الآخرين، لذا تنبه التقارير إلى خطورة ذلك وتضع الأساليب والآليات الواجب العمل بها لمواجهة هذا النوع الخطير من العولمة.

وقد أوضح تقرير لجنة التحديات القانونية أن التأثير على المجال القانونى سيكون خطيرا إذ ستفرض العولمة القوانين والتشريعات، سواء فى المجال الدولى أو المجال الداخلى التى تخدم مصالحها وتسير الشعوب الأخرى بما يتلاءم مع هذه المصالح.

المطلب الأول

الإعلام والعولمة

أشار تقرير لجنة التحديات الإعلامية إلى تحدى العولمة فى المجال الإعلامى، وننقل هنا بعض ما جاء به بهذا الخصوص :

تعد العولمة واحدة من أهم الظواهر التى فرضت نفسها مؤخرا على الساحة الدولية، وولكبت الظروف الجديدة التى نشأت فى عالم تلعب فيه الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والبث المباشر دورا محوريا فى تشكيل الاتجاهات وتغيير السلوكيات والتأثير على الرأى العام.

إذا كانت العولمة قد ظهرت فى أول الأمر فى مجال الاقتصاد إلا أن هذا المصطلح قد شق طريقة فى عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، وأصبحت تلوكه الألسن وتتناقله الأقلام، وقد أسهمت التكنولوجيا المعاصرة فى شيوع هذه الظاهرة، مما أدى إلى انهيار الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين العالم، كما أدى إلى القضاء على المسافات بين مختلف الدول بفضل التقدم المذهل فى وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

وقد اختلف المفكرون والخبراء فى وضع تعريف مانع جامع لمصطلح العولمة، كما اختلفوا فى تحديد مفهومه والأسس التى يقوم عليها، ولاسيما علاقتها بالعقيدة والميراث الثقافى للأمة، فهل العولمة فى النظام العالمى الجديد تمتد لتشمل العقيدة والتراث والقيم السائدة فى مختلف المجتمعات بهدف توحيد العقائد وتذويب العادات والقيم والمفاهيم التى تميز الأمم والشعوب فى بوتقة واحدة لتذوب معها الهوية العقدية والقومية والثقافية للأمة؟

وإذا كانت العولمة تعنى جعل الشئ على مستوى عالمى، أى نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللا محدود، فيكون إطار الحركة والتعامل والتفاعل متجاوزا الحدود

الجغرافية المعروفة للدول، فإن العولمة فى معظم الأدبيات الأمريكية تعنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته، أى تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التى تختص بها جماعة أو أمة معينة على العالم كله، ولأن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فى الولايات المتحدة، فإن هذا يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبنى النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام، ومن ثم فإن العولمة فى تطورها تسعى إلى الهيمنة التى أصبحت واقعا يعود بمرجعيته الأمريكية إلى الأمريكيين، كما يعود بمرجعيته الأوروبية إلى الأوربيين...الخ، وهى بهذا تختلف كل الاختلاف عن العالمية التى يعنيها الإسلام، فالإسلام لا يستهدف التحكم أو الهيمنة، ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الأمم والشعوب والأفراد، وهو بهذا لا يكره أحدا على اعتناق المبادئ التى جاء بها، ولكنه يطرحها أمام الإنسان ليعمل فيها عقله فيقبلها أو يرفضها، فلا إكراه فى الدين، ولا قمع لحرية الرأى، ولا اغتصاب للعقول، ولا تقييد لحريات الآخرين فى اختيار أنماط الحياة التى تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم مصداقا لقوله تعالى فى سورة الحجرات (آية١٣) : "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ".

وفى هذا الإطار يرى أغلب الباحثين المعاصرين أن العولمة تعنى طغيان ثقافة معينة على الثقافات الأخرى، وتعمل على ابتلاع هذه الثقافات ثم القضاء عليها والحلول محلها، وهى بهذا تعتبر نوعا من القهر الفكرى، وهو ما يشكل خطورة على الأمم الضعيفة تفوق خطورة الاحتلال العسكرى والهيمنة الاقتصادية لاسيما أن هذه الأمم تعانى من الوضع الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى المتدهور، هذا بخلاف القوى المسيطرة التى تملك ناصية التقدم وأسباب القوة ومناطق النفوذ، وكيف يمكن أن يصمد الفقراء والبوساء فى الجنوب أمام سيطرة الأغنياء والأقوياء فى الشمال؟... إن صوت الفقراء سوف يكون خفيضا وسط هذا الضجيج العالمى الكبير.

لقد كان من المفروض فى ظل العولمة أن تقوم أجهزة الإعلام الدولية بتحقيق التقارب والتكامل وتوثيق الصلات بين مختلف الشعوب، وأن تكون وسيلة

للتنوير والتثقيف وبناء الإنسان، ولكن ما حدث يختلف عن ذلك تماما، فقد جاء التدفق من جانب واحد، ثقافة من يملك المال والتكنولوجيا تريد أن تهيمن على من لا يملك، دون أن تلقى بالا للثقافات الأخرى، بل أنها تريد أن تطيح بما توارثته من قيم ومبادئ حافظت عليها سنوات طويلة، ووجدت الشعوب الضعيفة نفسها أسيرة لهذا التلقى دون أن يكون لها دور إيجابى مما يهدد باقتلاع جذورها واغتيال ماضيها وابتسار حاضرها ومستقبلها، وكنتيجة لذلك فقدت حكومات كثيرة سيطرتها على قطاعات عديدة من مواطنيها فأدى هذا الوضع إلى ظهور جماعات عرقية ودينية رأت فيما يحدث نوعا من الغزو الفكرى الذى يستهدف محو شخصيتها ليجعلها مسخا من شخصية الآخرين، بل إن من هذه الجماعات من رفع السلاح وأطلق الرصاص للحفاظ على الهوية.

إلا أنه على الرغم من كل ذلك فإن مقاطعة تلك الشبكات الإعلامية لم يكن بالأمر السهل لأنها تفرض نفسها فرضا، وتغطى سماوات العالم أجمع، واستقبالها متاح لكل من يريد، وبدلا من أن يكون الاتصال حوارا متبادلا وتفاعلا بين الحضارات وتكاملا بين المصالح الاقتصادية تحول إلى نوع من الغزو الثقافى والتدفق المعرفى أحادى الجانب فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن من أبرز سلبيات العولمة هو القهر الثقافى وتقسيم العالم فى ظل النظام العالمى الجديد إلى كيانات صغيرة تستهدف خدمة مصالح القطب الأوحد ليجد الإنسان فى العالم الثالث نفسه محاصرا من جميع الجهات بإطار من القيم والمعارف المختلفة تماما عن تراثه الدينى والاجتماعى، وعندها فإنه يخشى أن يظهر جيل جديد منقطع الجذور يستبيح المحظورات ويستسهل الاعتداء على القيم، إن العالم الثالث يعيش فى مفترق الطرق وأمام لحظة اختيار دقيقة.

ومن ثم فإن حالة الضعف الاقتصادى والسياسى فى عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامى يجعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة، وقابلة للاختراق من القوى الكبرى المسيطرة، فضلا عن زعزعة الاستقرار واستمرارية التخلف.

ومسلسل الاعتداء على العالم الإسلامي تمتد حلقاته إلى يومنا هذا، لكن الغلاف الخارجي يتغير بتغير الأحوال، فالذي كان احتلالا أو انتدابا أصبح يسمى "مقتضيات النظام العالمي الجديد"، والذي كان تنصيرا مباشرا، أصبح يدعى "بالتنوير"، والذي كان اسمه استعمار الشعوب المسلمة، أصبح يكنى بكنية هي "مقاومة الأصولية"، والذي كان يعرف بالقضاء على اللسان العربي، أصبح أسمه الجديد "كونية الثقافة" أو "إنسانية المعرفة"، وعصرنا الراهن الذي نعيش فيه الآن هو عصر التحولات المتسارعة، وهو عصر اتسم بالثورة التقنية والاتصالية التي لم تواكبها ثورة أخلاقية أو روحية، ذلك أن التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيات يكاد يجعل المرء يفقد قواعده الروحية أمام احتياج المادة.

وفي الحقيقة إن العولمة تمثل تحديا حقيقيا للشعوب العربية والإسلامية ليس فقط لأنها مفروضة عليهم، ولكن لأنها أيضا نتاج لحضارة غير حضارتهم، ولكونها كذلك تهدد هويتهم في الصميم.

المطلب الثانى

العولمة ونقل التكنولوجيا

جاء فى التقرير النهائى للجنة التحديات التكنولوجية عن العولمة ما يلى :

التوافق مع العولمة أصبح حتميا لأنها أى العولمة تمثل النتاج الفعلى للنظام العالمى الجديد الذى تتبناه وتحرص عليه القوى الدولية المتحكمة فى مقدرات دول العالم. يقود هذه القوى الدولية تيار عالمى شرس نحو التحرر والإصلاح الموجه، الغالبة فيه تمثل نوعا من الإصلاح المزدوج فى الاقتصاد والسياسة، يقوم على التعددية السياسية ومزيد من الاقتصاد الحر المعتمد على آليات السوق، كما تعمل هذه القوى الدولية على أن يصبح الاقتصاد والإدارة والإنتاج الصناعى عالميا، ومن واقع هذا المفهوم وجب التنويه عن نقل التكنولوجيا فى ضوء مجموعة من القضايا مثل دور النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا فى العولمة، ومقومات تشييد قاعدة تكنولوجية وطنية متينة، وفجوة المعرفة والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية فى ظل النظام العالمى لإنتاج التكنولوجيا.

النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا :

تلعب النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا دورا أساسيا فى العولمة وذلك لعدة أسباب من بينها :

١- أن العلم والنشاط العلمى عالمى النزعة بطبيعته ولا تعوقه إطلاقا الحدود الكائنة بين الدول، والمجتمع العلمى فى أية دولة هو جزء متكامل مع المجتمع العلمى الدولى بكل أبعاده وطموحاته.

٢- أن هناك مشكلات عالمية بخصائصها مثل التنبؤ فى الأرصاد والفلك ومشكلات البيئة واستغلال البحار والمحيطات والفضاء ومقاومة الجفاف والتصحر،

والأمراض المتواطنة وغيرها ـ تستدعى دائما كافة الدول والمجتمعات فى سبيل التغلب عليها.

٣ـ أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ على أكثر من ٩٠% من نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمى، الأمر الذى يدعو الدول النامية إلى توفيق أوضاعها مع هذه الحقيقة حتى تستطيع مواكبة مبدأ الأخذ والعطاء فيما بين الدول جميعا كما سبق وأوضحناه.

٤ـ إن التكاليف المالية للبحوث العلمية والتكنولوجية فى المجالات المتقدمة والجديدة أصبحت باهظة المستوى وفوق قدره وطاقة أى دولة بمفردها مهما بلغت درجة غناها، ومن هنا فالعمل الإقليمى والدولى ضرورى فى هذه المجالات.

٥ـ إن تدفقات التكنولوجيا الخارجية عن طريق النقل الأفقى لها تأثير مباشر على نمو القدرات العلمية والتكنولوجية إذا ما تم النقل بطريقة صحيحة وصاحبه نقل للعلم أيضا.

القاعدة العلمية والتكنولوجية :

إن توافر قاعدة علمية تكنولوجية بات شرطا أساسيا لكى تتبوأ أية أمة مكانا مرموقا فى النظام العالمى الجديد ومولودته العولمة، ولا يمكن لهذه القاعدة أن تتكون وتنمو إلا على أساس توافر مقومات رئيسية من بينها :

١ـ إرادة سياسية وطنية واعية بقيمة العلم والتكنولوجيا ودورهما فى المجتمع.

٢ـ نظام تعليمى ـ تربوى ـ ثقافى حديث.

٣ـ نظام للعلم والتكنولوجيا تتوافر لديه إمكانات وطاقات مؤسسية ومالية وبشرية قادرة على الابتكار والإبداع العلمى والتكنولوجى وربطه بتنمية المجتمع.

٤- سياسة علمية – تكنولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الاقتصادية، وسياسات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل، والسياسة التعليمية، والسياسة الثقافية، والسياسة الخارجية.

٥- تعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية والإقليمية والثنائية.

٦- اكتساب مهارات ذاتية فى إدارة رفيعة المستوى للنشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا.

تأتى العولمة والقاعدة العلمية والتكنولوجية المتينة فى سبيلها للتكوين فى كثير من الدول الإسلامية، الأمر الذى يحتم على هذه الدول أن تعمل سريعا على توفيق أوضاعها فيما تفرضه العولمة من المعرفة والتكنولوجيا كعنصرين حاكمين للمواكبة والندية والمنافسة.

المطلب الثالث

الاقتصاد والعولمة

أظهر تقرير لجنة التحديات الاقتصادية تأثير العولمة على العالم الإسلامى فى المجال الاقتصادى حيث جاء بما يلى :

تحدى عصر ما بعد الجات (عصر العولمة والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية) :

إنه وبدخول اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ فى أول يناير ١٩٩٥ يكون تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد استكمل دعامته الثالثة، ويكون مثلث الاقتصاد العالمى الجديد قد استكمل كذلك ضلعه الثالث، وذلك بعد أربعين عاما من إقامة الدعامتين الأوليين، حيث قد اختص صندوق النقد الدولى برعاية النظام النقدى العالمى، واختص البنك الدولى للإنشاء والتعمير برعاية النظام المالى والتنمية الاقتصادية الدولية، وأخيرا اختصت منظمة التجارة العالمية بالسهر على النظام التجارى العالمى.

والتقرير لا يتجاوز الواقع فى قوله : إن أية دولة لا تملك فى الوقت الحاضر أن تبقى خارج عضوية منظمة التجارة العالمية والنظام التجارى متعدد الأطراف الذى تقيمه، لتحديد مسيرة العلاقات التجارية الدولية على الأقل لعدة عقود زمنية قادمة، وذلك من حيث إن كافة دول العالم إما أعضاء حاليين فى منظمة التجارة العالمية أو دول تسعى لكسب هذه العضوية.

وتبدو أهمية وخطورة اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتى أنشأت منظمة التجارة العالمية كآلية لتنفيذها فى أنها امتدت لتشمل مجالات

تجارية لم تتناولها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المشهورة باسم الجات، ولم تتطرق إليها نتائج أى جولة من جولات المفاوضات السبع التى سبقت مفاوضات جولة أوروجواى، حيث مدت هذه الاتفاقيات مظلة الضوابط التجارية الملزمة دوليا إلى ثلاث مجالات تتصف جميعها باضطراد ازدياد أهميتها فى التجارة الدولية حاليا وإلى عدة عقود قادمة وهى :

١ ـ مجال التجارة فى الخدمات والتى تمثل تقريبا خمس التجارة الدولية، وقد خضع هذا المجال لأول مرة لقواعد تجارية دولية ملزمة ضمن حزمة الاتفاقات التى تحكمها منظمة التجارة العالمية، ويهدف إلى تحرير التجارة فى الخدمات بين الدول الأعضاء فى المنظمة، وعلى الدول الإسلامية أن تتنبه إلى خطورة تحرير التجارة فى مجال الخدمات، إذ ليست كل الخدمات التى يتم تبادلها دوليا مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ ـ مجال الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (حقوق الملكية الفكرية والفنية والصناعية أو حق المؤلف والحقوق المشابهة له، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، ومنشأ السلع والاختراعات) وهو مجال يهم بالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وله انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الإسلامية فى الأجلين القريب والمتوسط.

٣ ـ مجال إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وهو مجال يكتسب أهميته بالنسبة لاستثمارات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التى تحلم الدول الإسلامية باجتذاب استثماراتها.

وأخطر من ذلك كله أن اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها وثيقة أوروجواى كل لا يتجزأ، أو هى تعهد واحدة إما أن تقبله الدولة المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية برمته دون استثناء، وإما أن ترفضه، ولا محيص لها عن قبوله والالتزام بكل ما جاء فيه من أحكام.

ولا تعتبر اتفاقيات التجارة العالمية التى تضمنتها وثيقة أوروجواى والتى تبلغ ثمانية وعشرين اتفاقا وأداة قانونية تتضمن تسعة عشر اتفاقية وسبع وثائق تفاهم وبروتوكولا واحد وآلية واحدة، لا تعتبر نهاية المطاف فى إنشاء النظام التجارى العالمى، بل إنها على العكس من ذلك قد تكون بداية المطاف فى إقامة هذا النظام، إذ عنيت هذه الاتفاقات بوضع الأسس والمبادئ التى سينهض عليها النظام الدولى والتى ستحكم التجارة العالمية لعدة عقود قادمة من القرن الواحد والعشرين، حيث من المتوقع أن نجد فى كل عام اتفاقات جديدة وتحرير مجالات جديدة، وسوف يكون المحرك لكل ذلك هو مصالح الدول المؤثرة فى النشاط التجارى العالمى.

وفى إطار محاولات الدول المتقدمة لإقحام موضوعات جديدة تحت مظلة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، جاء موضوع معايير العمل بناء على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية ضمن جدول أعمال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية والذى عقد بسنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦، ويتخلص الاقتراح الأمريكى فى ربط تحرير التجارة بضمان احترام الحقوق الأساسية للعمل، وذلك من خلال تكوين جهة بمنظمة التجارة العالمية تتولى تحديد العلاقة بين معايير العمل وتحرير التجارة وبما يتوافق مع قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية.

ويهدف الاقتراح من خلال ربط تحرير التجارة العالمية باحترام الحقوق الأساسية للعمل إلى منع تشغيل الأطفال والصبية فى ورش العمل الصغيرة وذلك بما يعنى وضع القيود على صادرات الدول التى تشغل الأطفال والصبية والنساء.

وهو الأمر الذى من شأنه حرمان الدول النامية من الميزة النسبية لديها فيما يتعلق بانخفاض أجور عمالة الأطفال والصبية.

خلاصة القول إذن : إن اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها تعد فى حد ذاتها إحدى التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن الحادى والعشرين وذلك للاعتبارات التالية :

١- أن دول المجموعة الإسلامية لا تملك سوى الموافقة عليها والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية التى أنشئت كآلية لتطبيق هذه الاتفاقات والتى تملك من أدوات العقاب ما يرغم الدول النامية قاطبة على تنفيذ تعهداتها.

٢- إن الاتفاقات المشار إليها كل لا يتجزأ وأن الوزن النسبى لمصالح الدول النامية فى نصوص هذه الاتفاقات غير معتبر بالدرجة المطلوبة.

٣- أن دول المجموعة الإسلامية لا يجمعها أى تكتل اقتصادى فاعل ذو قيمة مؤثرة حتى يمكنها التمتع بالمزايا التى تمنحها الاتفاقات المشار إليها للتكتلات الإقليمية وبالتالى فإنها تتعامل فرادى مع منظمة التجارة العالمية التى تتحكم بالفعل فى أكثر من تسعين فى المائة من إجمالى حجم التجارة العالمية.

٤- إن الدول المتقدمة بدأت تستخدم أساليب حمائية رمادية تهدف إلى منع نفاذ منتجات الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلى أسواقها ومن هذه الأساليب المبالغة فى قواعد المنشأ، والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ودعاوى الإغراق ودعاوى احترام الحقوق الأساسية للعمل.

٥- إن المنتج المحلى فى غالبية دول المجموعة الإسلامية لا يقوى على منافسة نظيره فى الدول المتقدمة حيث لا يتساويان فى ظروف الإنتاج ولا فى تكاليفه الإضافية خاصة ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية المفروضة على آلات ومعدات الإنتاج المستوردة فضلا عن عدم تساويهما فى الجودة والمواصفات العالمية، وقطعا سوف يضر تحرير التجارة العالمية بالمنتج المحلى فى دول المجموعة الإسلامية.

٦- أن غالبية الدول الإسلامية من الدول المستوردة للغذاء، وسوف يترتب على ما أقرته اتفاقات التجارة العالمية من رفع الدعم عن السلع الزراعية زيادة فاتورة الغذاء التى تدفعها الدول الإسلامية، وزيادة معاناة المواطن محدود الدخل فى هذه الدول.

٧- إن أهم صادرات دول المجموعة العربية الإسلامية بالذات ودول المجموعة الإسلامية ككل هو النفط وهو خارج نطاق اتفاقات التجارة العالمية، وفى الوقت الذى نجد فيه أن تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية وخاصة القمح سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعارها عالميا، فإن الدول المتقدمة لا تدخر جهدا فى محاولات تفكيك وتفتيت المنظمة المحتكرة للنفط (أوبك) وضرب أسعاره.

٨- أن السياسات الاقتصادية والتجارية فى معظم دول المجموعة الإسلامية تنطوى على قدر كبير من التخبط وعدم الاستقرار والارتجالية أحيانا فى اتخاذ القرار والخضوع لضغوط ومصالح جماعات المصالح المحلية فى أحيان أخرى، والتقرير يتخوف من مستقبل مثل هذه السياسات فى ظل تحرير التجارة العالمية فى عصر ما بعد نفاذ اتفاقات التجارة المشار إليها.

٩- تعانى الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فى الكثير من دول المجموعة الإسلامية من مشاكل التشوهات الناتجة عن تخبط سياساتها السابقة، وقد جاءت اتفاقات التجارة العالمية المشار إليها فى الوقت الذى تنعدم فيه الكفاءة بين اقتصادياتها واقتصاديات الدول المتقدمة، سواء فى درجة النمو والاستقرار، أو فى أساليب الإنتاج وفنونه ومجالاته، أو فى حجم الإنتاج ومعدلات تبادله عالميا، وفى الوقت الذى لم تأخذ فيه الاتفاقات المشار إليها مصالح الدول النامية ومنها الدول الإسلامية بعين الاعتبار.

المطلب الرابع

التربية والعولمة

تتناقل وسائل الإعلام فى عالمنا الإسلامى مصطلح "العولمة"، نقلا عن الإعلام الغربى الذى يستخدم تقانته وأقماره وحواسبه الآلية وشبكات اتصالاته الفضائية، للتمكين له بين المثقفين فى مختلف أرجاء العالم، ويشغل مثقفونا أنفسهم بالتفكير فى هذا المصطلح، من حيث مفهومه، ومن حيث الهدف من التركيز عليه من قبل الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر، ومن حيث أثر هذه العولمة على عالمنا الاسلامى.

وتختلف اجتهادات مثقفينا بالنسبة للعولمة المعاصرة، فنجد فريقا يراها – بما امتطت من تقانة متقدمة وإعلام غلاب – تهدد هويتنا، ومن ثم ينبغى أن توصد الأبواب والنوافذ دونها، وأن نرفضها كلا وتفصيلا، ويرى فريق آخر أنها بشير تقدم رقى – وكيف لا وهى آتيه من مجتمعات متقدمة، وتمتطى أحدث ما وصل إليه العصر من أساليب الاتصال وتقانته – ومن ثم ينبغى أن نفتح لها الأبواب والنوافذ، وأن نغتنم الفرصة بالأخذ بمعطياتها لنقيل الأمة الإسلامية من عثرتها، ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن نأخذ منها المفيد ونتقى شر ما تأتى به من سلبيات.

ومما يزيد صورة العولمة غموضا اختلاف الآراء حولها. فمثلا، جاء فى كتاب صمويل هنتجتون، الأستاذ بجامعة هارفارد المعنون :

"The Clash of Civilizations and The Making of World Order".

أن العولمة بمعنى سيادة الثقافة الغربية أو ثقافة الشمال على العالم أمر بعيد المنال، وأنه يرى أن صراعا حضاريا سوف يقع – لا محالة – بين أربع حضارات هى: الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية والحضارة الهندوسية والحضارة البوذية.

واعتبر بعض علماء الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرأى متطرفا، بل اعتبروه يدعو إلى حرب عالمية ثالثة، من أمثلة هؤلاء وليم ماكنيل، ففى مقال له فى مجلة "The New York Review of Book" فى عددها الصادر فى يناير ١٩٩٧م بعنوان " Decline of the West" أن آراء هنتجتون هى ضرب من التطرف الذى يقود إلى الحرب.

ولا يزال هناك فريق ثالث يرى أن العولمة تولد ظاهرة العزلة والانكفاء على الذات والتطرف فى التمسك باصول الثقافة المحلية، وبخاصة أن أمامنا أمثلة أخرى أكثر رشدا للأخذ من التقدم الغربى مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية، مثل ما حدث فى اليابان والصين، فكلا البلدين أخذا بالمنهجية الغربية فى التحديث والتقدم العلمى والتقانى، مع الاحتفاظ بالخصائص الثقافية للمجتمع المحلى.

أ- مفهوم العولمة :

أمام هذه الرؤى المختلفة والمتعارضة ولأن مفهوم العولمة لم يستقر بعد، وتختلف فيه الاجتهادات، فقد رأينا أن المنهجية الأفضل أن نستقرئ مفهوم العولمة المعاصرة من التطبيق الفعلى المعاصر للعولمة فى مختلف المجالات، وأن ينظر إلى المفهوم على النحو التالى :

سعى الشمال بتفوقه العلمى والتقانى للسيطرة على الجنوب تربويا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة والاستثمار وصولا إلى الرفاهية للجميع.

ويلاحظ فى هذا التعريف أنه يبين أن العولمة ليست اقتصادية فقط، ولكنها تشمل مختلف جوانب المجتمع التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية إلى جانب النظام الاقتصادى، وهذا مكمن خطورتها، لأنها بذلك، تغشى مختلف جوانب حياة المجتمعات فى العالم النامى.

واليوم، وقد تفوق الشمال على الجنوب بما حاز من علم وتقنية، وبما امتلك من وسائل الدمار الشامل، وبما حاز من المعلوماتية الفائقة التقدم، فإنه أصبح مصدر الإنتاج فى مختلف المجالات، وأصبح الجنوب مستهلكا لما ينتجه، وضمانا لاستمرار هذه العلاقة، أطلق نداءه بالعولمة، وأخذ بأسباب تحقيقها فى مختلف الميادين.

ب- أساليب التمكين للعولمة فى العالم النامى على وجه العموم، التى ينبغى أن تعيها مؤسسات التعليم فى العالم الإسلامى :

١- تكوين الكيانات الكبرى وتقوية إمكاناتها الذاتية، وعملا على تناغمها وتعظيما لنفوذها.

٢- استخدام البث المباشر من خلال الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية للغزو الثقافى والتوجيه الفكرى والإبهار الحضارى.

٣- إنشاء معاهد التعليم والمراكز الثقافية ومراكز الرعاية الاجتماعية والصحية، لتكون مراكز إشعاع للثقافة الغازية، وتقديم ثقافة الشمال على أنها ثقافة إنسانية.

٤- استخدام المنظمات والمؤتمرات الدولية وبخاصة منظمات التمويل ومؤتمرات السكان والتنمية وحقوق الأطفال والمرأة، فى تحقيق أهداف الشمال فى بلاد الجنوب.

٥- استخدام الشركات عابرة القارات والخبراء والمستشارين ورجال الأعمال الذين يرسلهم الشمال إلى الجنوب، فى توجيه شؤون الجنوب لصالح الشمال.

٦- استغلال حاجة الجنوب إلى التقانة من الشمال فى توجيه خطط التنمية فى الجنوب لصالح الشمال.

٧- استخدام حقوق الإنسان والديموقراطية وهيكلة الاقتصاد والمعونات الاقتصادية والقروض التى يمنحها الشمال للجنوب، فى الضغط على الجنوب والتدخل فى شؤونه.

جـ – سلبيات العولمة – بالنسبة للعالم الإسلامى – بخاصة – التى ينبغى أن تعمل مؤسسات التعليم فى العالم الإسلامى على مواجهتها :

١- محاربة التضامن الإسلامى، لكى تبقى البلدان الإسلامية كيانات صغيرة ضعيفة الأثر فى مسيرة عالم الكيانات الكبرى التى بدأت تتكون من حوله – فى الوقت الحاضر – فى كل من آسيا وأوروبا والأمريكتين، وذلك عن طريق بث النعرات القومية والعرقية والقبلية بين المسلمين، بذرا للشقاق بينهم وتفريقا لشملهم، ودفعهم لأن يكون بأسهم بينهم شديدا، وصولا لمنعهم من التوحد تحت راية الإسلام واستهلاك لطاقاتهم.

٢- بذل محاولات لعزل الإسلام عن شؤون الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمعاملات والأخلاق، وحصره فى العبادات فقط.

٣- اتهام الإسلام بالعجز عن استيعاب التطورات الحديثة، وان نجاحه فى تكوين مجتمع صالح فى الماضى قد اعتمد على ظروف ملائمة لطبيعته آنذاك، أما اليوم، بعد أن تبدلت طبيعة المجتمعات واختلفت أنماط الحياة فيها، يعجز الإسلام عن مواجهة المتغيرات الجديدة، ويدللون على هذه المقولة الزائفة، بتخلف المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٤- تشجيع الفرق المنحرفة عن الإسلام الصحيح، توسيعا لهوة الشقاق بين المسلمين، ووصولا إلى فرقتهم وتناحرهم، واستعداء كل من السنة والشيعة على بعضهم البعض.

٥- النيل من القمم الإسلامية فى التاريخ الإسلامى ومن القيادات الإسلامية المعاصرة، والتشكيك فى مناهجهم والتقليل من قيمة أعمالهم، وصولا إلى إفراغ المجتمع الإسلامى فى مختلف العصور من القدوة الصالحة، فيتخذ شباب المسلمين لأنفسهم قدوة من بين غير المسلمين.

٦- إفساد أخلاق الشباب وإثارتهم ودفعهم إلى المخدرات والتهور والتطرف فى التعبير والحكم على الأمور، باسم حقوق الإنسان، وصولا إلى جعل باس المسلمين ينبع من أبنائهم وذويهم وشغلهم بمشكلاتهم الداخلية عن تنمية بلادهم، وحرمان بلاد المسلمين طاقة شبابها.

٧- استقطاب أبناء المسلمين المبرزين فى العلوم والتقانة والمعلوماتية للبقاء فى البلدان غير الإسلامية، سلبا لبلاد المسلمين من طاقاتها الخلاقة، وإمعانا فى تعويق سيرها نحو التقدم من ناحية، واستقطاب جهود أبناء المسلمين فى دفع بلدان غير المسلمين إلى التقدم والرفاه من ناحية أخرى.

٨- توجيه الإعلام نحو تحقيق ما يلى فى ديار الإسلام :

١) التشكيك فى الحكام وتحقير علماء الدين وإيجاد فجوة بينهم وبين الشباب تمزيقا لأواصر الأمة.

٢) إحباط الشباب، سلبا لطاقات الأمة وإهدارا لمقدراتها.

٣) صرف الجميع عن العبادات، وصولا إلى إضعاف هويتهم الإسلامية.

٤) تعويق التنمية بعامة والتعليم بخاصة، وصولا إلى تخلف المسلمين عن ركب التقدم.

٥) إعاقة مسيرة التنمية فى البلدان الإسلامية، وإلقاء الضوء على مجتمعات غير إسلامية تمسك بناصية التقدم والرفاه، وصولا إلى فقدان ثقة أبناء الأمة فى قدرتها على مواكبة التقدم.

٦) تشجيع الإرهاب ووصم الإسلام به، وصولا إلى تشويه صورة الإسلام عند اتباعه وعند الآخرين.

٩- إنشاء المزيد من محاضن التنصير فى بلاد المسلمين وحيث يمكن أن ينتشر فى أفريقيا وآسيا، لتعمل على استقطاب الأطفال والشباب بعيدا عن الإسلام.

١٠- التركيز على المبعوثين من العالم الإسلامى إلى البلدان غير الإسلامية للدراسة والتدريب، لإضعاف انتمائهم لأمتهم وثقافتهم، وتكوين ولاء عندهم لتلك البلدان وثقافتها.

١١- الترويج لأساليب الحياة فى البلدان غير الإسلامية، ووصم أساليب الحياة فى البلدان الإسلامية بالرجعية، واتهام الإسلام بجميع الانحرافات السلوكية التى يرتكبها المسلمون داخل بلادهم وخارجها.

١٢- إضعاف سيادة الدولة، واستبدال أنماط ثقافة غريبة بثقافة المجتمعات المسلمة.

١٣- نشر الثقافة الغربية وحفز مؤسسات التعليم لاستبدال اللغة الإنجليزية باللغة العربية فى مؤسسات التعليم والتنمية البشرية على وجه الخصوص؛ والمؤسسات الأخرى على وجه العموم.

د- الدروس المستفادة من إيجابيات العولمة التى ينبغى أن يستفيد منها العالم الإسلامى، وأن تعمل مؤسسات التعليم على تحقيقها فى العالم الإسلامى :

١- التضامن والتكامل والتنسيق بين دول العالم الإسلامى، والمحافظة على الهوية الإسلامية فى هذه الدول.

٢- دعم المؤسسات الإسلامية القائمة حاليا مثل منظمة المؤتمر الإسلامى ورابطة العالم الإسلامى والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والعمل على تكاملها وتعاونها.

٣- توسيع نطاق الثقافة المحلية بحيث تقبل عناصر جديدة تقلل من فجوات الاختلاف مع الثقافات الأخرى.

٤- تكوين المؤسسات الاقتصادية الكبرى عبر العالم الإسلامى وإيجاد سوق إسلامية مشتركة.

٥- إحداث تكامل فى الإمكانات البشرية والمادية والتعاون على تنميتهما.

٦- تقوية المؤسسات الإعلامية الإسلامية – على مستوى العالم الإسلامى – بحيث تواكب الإعلام العالمى، وتكون مصدرا لأخبار العالم الإسلامى ومركزا للدفاع عن الإسلام والمسلمين.

٧- رفع مستوى الإنتاج المحلى إلى مستويات الجودة العالمية.

٨- تفعيل الزمن فى نشاط الفرد بعامة، والنشاط الإنتاجى بخاصة.

٩- استخدام البث الفضائى فى الإعلام عن الإسلام الصحيح، وتنفيذ الافتراءات عليه.

١٠- منح حرية التعبير، وإتاحة فرص للحوار مع الأخر.

ويقع على كاهل مؤسسات التعليم – ومن بينها الجامعات الإسلامية – عبء الإسهام فى تمكين العالم الإسلامى من استثمار إيجابيات العولمة وتوقى سلبياتها.

المطلب الخامس

العولمة والتحديات السياسية

سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل العولمة السياسية: تحديات إعادة بناء النموذج.

من آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة، وهي آثار لا تفلت منها كل أنواع الدول، ولكن طبيعة ودرجة الانتقاص من السيادة التقليدية للدول تختلف من مجموعة إلى أخرى من الدول وإن كان مما لاشك فيه أنه يزداد بصفة عامة، وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بما بقى من الوظيفة العقيدية لهذه الدول، ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمة على الدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر فقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظائف دور المنافسة ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة حضارية ـ ثقافية يكمن فيها ما بقى من خصوصيات النمو في الدول الإسلامية، وهنا لابد ولن نميز بين مستويين من الآثار السياسية: أحدهما مباشر والأخر غير مباشرة.

أ- الآثار السياسية المباشرة :

ومن أهم المجالات التى تتبلور على صعيدها آثار مباشرة للعولمة أى آثار اكتساح الخارجى للداخلى فى ظل منظومة قيم الطرف الذى يقود العولمة ويديرها مجال التحول الديموقراطى وحقوق الإنسان.

وبدون الدخول فى تفاصيل الجدل المتنوع الأبعاد بين المنظورات المختلفة (الليبرالية ـ القومية ـ اليسارية ـ الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالمية التى تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديموقراطى باعتبارها من أولويات

الأجندة الدولية، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان فيكفى هنا التركيز على الملاحظتين التاليتين :

من ناحية : إن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لاختبار هذه الصور من المساجلات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية" بأدوات وقنوات مختلفة على هذا الصعيد كما أوضحته أجزاء تالية من الدراسة.

ومن ناحية أخرى : فإن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساسا لتحقيق وحماية المصالح الشاملة فى العالم) إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا : من ناحية عدم إنكار أن الدول الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة حقوق إنسان، ومن ناحية أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح فى المجال السياسى إنما يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج، فحتى الآن ومنذ مائتى عام لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع فى المجتمعات والدول الإسلامية.

وتزداد خطورة هذه التدخلات فى ظل خطاب العولمة وسياستها، وتتعدد النماذج على ذلك، وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية فى بعض الدول الإسلامية الكبرى التى لعبت وما زالت تلعب فيها قوى الحركات الإسلامية أدوارا شتى وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن) وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكرى (السودان) وما بين المشاركة المقيدة فى إطار شبه تعددى (مصر) وما بين التصفية والاحتواء (الجزائر، وتونس).

ولقد تعددت أنماط التدخل الخارجى فى سياسات الدول الإسلامية سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل "الأقليات

غير المسلمة أو الأقليات القومية" (كما فى حالات مصر والعراق والسودان، وتركيا، وأندونيسيا)، أو حول المجال الذى يسمى "المجتمع المدنى وحقوق الإنسان" وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجى ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادى بدرجاتها المختلفة (إيران، السودان) فإن حالات أخرى هددت بتوظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة فى شكل معونات واستثمارات (الجزائر، مصر، الأردن) ومن ناحية أخرى تتنوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى، عدم قبول تركيا فى الاتحاد الأوربى، لجان التقصى الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة فى العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية، المساندة المالية لتوجهات محددة يقوم عليها منظمات غير حكومية فى نطاق أنشطة المجتمع المدنى..).

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهى تتغلف بقضايا حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية ولقد ظهرت بوضوح فى أفغانستان والعراق وبصورة مباشرة متمثلة فى الضربات العسكرية، كما تظهر بصورة غير مباشرة فى الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشامل، ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العسكرى "المباشر" التى تثير اهتماما راهنا الآن، فإذا كانت أحداث الحرب حول كوسوفا قد كشفت الغطاء عن التدخلات المحتملة فى إطار "شرعية الناتو" فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبل، وذلك حين أخذ قادة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عن خطر "الأصولية الإسلامية"، ففى فبراير ١٩٩٥ أعلن مسئولون فى الأطلنطى عن اتفاق الدول الأعضاء على الدخول فى اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا حول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد، هذا ولقد ربط "كلايس" أمين عام حلف الأطلنطى فى ذلك الوقت بين خطر تنامى الحركات الإسلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية،

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطلنطى فلقد دعى كلايس إلى حوار حول الأمن والاستقرار فى المنطقة، ولذلك بدأ حوار أمنى متوسطى اطلنطى تداخل مع البعد الأمنى فى الشراكة المتوسطية – الأوربية وذلك للبحث وفق خطاب الأطلنطى فى كيفية مساعدة الدول المتوسطية فى مواجهة "تحديات الأصولية"، ولقد عكس هذا الحوار لدى الأطلنطى القلق مما يسمى "قوس عدم الاستقرار" الذى يمتد على طول الجناح الجنوبى لحلف الأطلسى من الجمهوريات السوفيتية السابقة فى منطقة القوقاز مرورا بالشرق الأوسط وحتى الجزائر.

وكانت هذه التصريحات الأطلنطية هى الأولى من نوعها الصادرة عن الأوساط الرسمية الأطلنطية معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر "صراع الحضارات"، وفى مواجهة هذه التصريحات الأطلنطية عن مهام جديدة ثارت ردود فعل عديدة من جانب الأوساط الرسمية وغير الرسمية فى عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله.

كما بدأت التحليلات العربية – الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة، هذا ويجدر هنا أن نسجل ما صرح به سكرتير عام حلف الأطلنطى فيلى كلايس ١٩٩٥ عن رؤيته للوضع وهى الرؤية التى لابد وأن نسترجعها ونحن نعايش فى إبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية فى البلقان، وهى التدخلات التى أثارت كثيرا من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية فى أجزاء العالم وذلك فى إطار المفهوم الاستراتيجى الجديد لحلف الأطلنطى، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى قام الحلف لمواجهته أساسا، وتتخلص مقولة كلايس فى فبراير ٩٥ (نقلا عن الخليج ٩٥/٢/٨) فى أن الأصولية الإسلامية "تمثل نفس التهديد الذى كانت تمثله الشيوعية للغرب.. إن حلف الأطلنطى يمكن أن يساهم فى مواجهة هذا التهديد الذى يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة، فإن حلف الأطلنطى هو أكثر من كونه

مجرد تحالف عسكرى فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التى ربطت أوربا الغربية بأمريكا الشمالية".

ولقد كشفت الدراسة من خلال هذا العرض لأنماط من السياسيات التدخلية الخارجية ذات الآثار السياسية المباشرة أمامنا نوعين أساسيين من التحديات :

أولهما : أن أوضاع الداخل فى الدول الإسلامية فى حاجة إلى تغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة، والشرعية والتى تغلفها أزمات الهوية والانتماء، ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعيا لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل وثانيها : مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة.

بعبارة أخرى إذا كان النظام الدولى تحت دوافع متطلبات البعد السياسى للعولمة يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولى باسم حماية حقوق الإنسان والديموقراطية، وأيا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقية حتى الآن، فمما لاشك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية "الشرعية الدولية الجديدة" (كما كان لحرب الخليج الثانية، من قبل، من دلالات حول "الشرعية الدولية فى ظل ما سمى بالنظام الدولى الجديد) سيكون لها أكبر التأثير بعد أن يدخل النظام الدولى مرحلة إقرار الأوضاع التى تم إعادة ترتيبها خلال هذه الحرب وعلى ضوء ما ستسفر عنه من نتائج.

ثانيهما : إن جميع هذه التطورات المحيطة بعالم المسلمين، والتى بدأت شرارتها من هذا العالم (الخليج ٩٠كوسوفا ٩٩)، الخليج، ٣٠٠ لتحمل الكثير من التحديات المستقبلية التى لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط ولكنها أيضا تفرض صياغة رؤية تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين "السيادة القومية" وبين "الشرعية الدولية" فى ثوب جديد، وهى العلاقة التى

تقع ـ كما سبق القول فى بداية هذه الجزئية ـ فى صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولا كانوا أم أقليات.

ب- الآثار السياسية غير الشرعية : الأدوات الاقتصادية والثقافية والدينية :

وحيث إن أبعاد العولمة المختلفة لا تنفصل تماما من حيث محركاتها ومن حيث عملياتها وآلياتها، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية غير المباشرة على الدول الإسلامية إنما يجد مصادرة فى أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة اقتصادية وثقافية ودينية، ومن الحقيقى أن دراسة التحديات السياسية للعالم الإسلامى لا تنصرف إلى الدائرة الاقتصادية مباشرة ولكنها لا تستطيع أن تغفل آثارها، فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامى من أهم تحديات "العولمة الاقتصادية" على الصعيد الاقتصادى فإن لهذه العملية وجها آخر ذا أبعاد سياسية، ومن النماذج التى تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية وأوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية:

دور مؤسسات التمويل العالمية : وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية، فإن سياسات هذه المؤسسات لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفنى، ولكنها تمتد إلى السياسات الكلية للدول المعنية، فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستثمارات يتطلب من هذه الدول اتباع سياسات إصلاح هيكلى داخلى وخارجى ذات أبعاد سياسية واضحة وذلك وفقا لتصميمات وتوجهات هذه المؤسسات المالية.

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية فى كل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلك التحدى الذى

تفرضه سياسات العولمة المالية ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط ولكن أيضا على الأوضاع السياسية.

آثار ثقافة الاستهلاك: من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يسمى ثقافة الاستهلاك وهو ركن من أركان ودليل من دلائل التداخل بين أبعاد العولمة المختلفة، وفى إطار هذه الثقافة يتجاوز الاستهلاك المعنى المبسط المادى له بحيث يصبح هو ذاته الشكل الرئيسى للتعبير عن الذات والمصدر الأساسى للهوية، وهو ما يعنى تحول كل ما هو مادى وغير مادى إلى سلع تخضع للعرض والطلب، كذلك لا يصبح الاستهلاك إلا مصدر للتباين الاجتماعى بل وأصل الانتماء السياسى، ومن ثم يحدث تقويض للتصنيفات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هوية الفرد بهذه الثقافة، فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيير فى هياكل تطلعاتهم واحتياجاتهم وذلك فى الاتجاه الذى يخدم عملية التراكم الرأسمالى، ومما لاشك فيه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينة لابد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها.

بعبارة أخيرة فإن أنماط التدخلات الخارجية من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية (دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية) إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة فقط ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ويعد الدين من الأدوات الأخرى التى يتم توظيفها والتى يكون لها آثار سياسية غير مباشرة، وتتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها : الأقليات غير المسلمة، مشروعات تنصير العالم، الدعوة إلى حوار الأديان، العامل الدينى وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا (المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتى، البلقان) جولة البابا فى أفريقيا.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولى حول الميراث العثمانى فى البلقان والشام فى القرن ١٩ فإن صورتها الجديدة فى النصف الثانى من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلى الذى أعلن عنه ١٩٨١ إريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقيا ودينيا وطائفيا وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الدينى الأمريكى) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التى ارتبطت بدعامة التجارة فى عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما قاد التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون إلى انتشار سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقا من مخطط محكم ومدعوم لم يعد يهدد الأقليات المسلمة فحسب ولكنه امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستنصال فى إندونيسيا)، ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطابا البابا يوحنا بولس الثانى الذى أصدره فى ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة "إعادة تنصير العالم" وذلك تصريحا بالمخطط المدغم الذى تبلور فى منتصف الستينات عن المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى (١٩٦٥)، حيث اتخذت فى هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها فى التاريخ تتعلق بتبرئة اليهود من دم المسيح.

القسم الثانى

إعلان عمان ومواجهة العولمة

رأت رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة تحدى العولمة بمجموعة من الأفكار والوسائل والأساليب؛ وأكتفى بما جاء عنها فى إعلان عمان.

فقد ذكر الإعلان :

تحدى العولمة :

الإسلام رسالة عالمية، ونبى الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام جاء رحمة للعالمين : "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ".(الأنبياء : ١٠٧)، لكن النظام العالمى الذى ينطلق من (العولمة) ليس من هذا القبيل ....بل هو للسيطرة والهيمنة.

وقد أجمعت التقارير على أن تحدى العولمة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية يقف على رأس التحديات التى ستواجه العالم الإسلامى فى القرن المقبل.

ذلك أن العولمة تمثلت فى اختراق الخارج للداخل بشكل ضخم، ونقل مجموعة من القيم والمبادئ والسلوكيات من الدول العظمى إلى مختلف دول العالم، وخطورة العولمة تتمثل فى أنها تتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف انصهار الإرادات الداخلية للدول والتقليل من عناصر مقاومة الداخل للخارج، وبالتالى فهى تضعف البنية الداخلية للفرد وللمجتمعات الداخلية وتنازع قيم الدين والعقيدة والأخلاق المستقرة داخل الدول والشعوب الإسلامية وتجعل الفرد نهباً لعناصر التأثير الآتية من الخارج.

لذلك تناشد الجامعات الإسلامية الدول والشعوب الإسلامية: التحصن بالتربية الإسلامية وتغذية البناء الاجتماعى للأسرة والتكوين الدينى للأفراد للحفاظ على الثقافة والحضارة الإسلامية والاحتكام إلى الشريعة فيما يوجه إلى الأمة من أفعال وأقوال وتدابير معادية تستهدف ابتلاع جذور المقاومة للفكر وللسلوك وللقيم والتقاليد الإسلامية.

وينبغى اتخاذ التدابير الآتية لمواجهة العولمة :

١- إحياء التراث الأمة الإسلامية من علومها ومعارفها وسيرة نبيها عليه الصلاة والسلام وسلفها الصالح رضوان الله عليهم أجمعين من خلال الدراسات والتركيز عليها فى حياتنا ومدارسنا ووسائل إعلامنا.

٢- العناية باللغة العربية وعمل دراسات وحلقات نقاش تستهدف تيسير الدراسات المتصلة بها، كالنحو والصرف مع تطوير مناهج تدريسها وإبراز أهمية الشعر العربى الملتزم بالدين والقيم فى تربية الوجدان وتهذيب السلوك وإشباع العواطف.

٣- إبراز أهمية نظام الشورى الإسلامى وبحث الأساليب المناسبة لتطبيقه فى ضوء المتغيرات الدولية والداخلية التى تحيط بأمتنا وعدم استعارة ما لا يناسب مجتمعاتنا من أساليب الحياة السياسية.

٤- إبراز حقوق الإنسان من المنظور وبذل كل الجهود لتطبيقها عمليا فى حياة المسلمين وتضمينها المقررات الدراسية فى مختلف المراحل.

٥- مواجهة العولمة الاقتصادية بإنشاء التكتلات الاقتصادية الإسلامية وتطوير قدرات الدولة الإسلامية فى الإنتاج ودخول حلبة المنافسة فى التجارة الدولية

بتشجيع المزايا النسبية للدول الإسلامية ومنتجاتها وتشجيع التجارة البينية فيما بينها.

٦- تشجيع إقامة بنوك إسلامية فى الدول الإسلامية واتباع أساليب التنمية الإسلامية القائمة على البذل والعطاء والمشاركة لتنمية الأموال والدفع قدما باقتصاديات الدول الإسلامية.

٧- وضع أسس للتعامل مع الضعفاء اقتصاديا بتنمية قدراتهم على الادخار والاستثمار والمشاركة فى البناء الاقتصادى، ووضع أسس التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية تقوم على العناية بالأفراد وإحياء الأرض الموات وتمليكها لمن يحيها.

٨- العناية بالأنظمة الاقتصادية الإسلامية مثل نظام الزكاة والوقف.

٩- الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها فى دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

١٠- إجادة اكتساب مهارات مع هذه الحضارات بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط فى المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

١١- إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام والواجبات التى قررها عليها وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مراحل التعليم الأساسى كذلك.

١٢- إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.

١٣- تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى وكيف يكون هؤلاء الإعلام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

١٤- ضرورة دراسة المصادر الاقتصادية والمالية على مستوى العالم الإسلامى ودراسة كيفية قيام التكامل فى العالم الإسلامى بما يفيد من الموارد غير البترولية ويعظم الناتج القومى للدول الإسلامية.

١٥- ضرورة تعاون الدول الإسلامية فى إنتاج غذائها وفى عدم الاعتماد على استيراده من الخارج وأهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة لتعظيم هذا الإنتاج والاستغناء عن استيراده.

١٦- تشجيع قيام مصالح اقتصادية مشتركة بين الدول الإسلامية فى المجال الاقتصادى بما يهيئ البنية الاقتصادية لها فى ضوء أشكال التضامن والتكافل الضرورية فى المرحلة المقبلة.